

## بلاغ

الصادر عن الهيئات الممثلة لمهنة الصيدلة  
المجتمعة يوم 26 يوليوز 2012 بالرباط

في الوقت الذي تعيش فيه مهنة الصيدلة مجموعة من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وفي انتظار حلول جذرية بمقاربة تشاركية من طرف المسؤولين وعلى رأسهم الوزارة الوصية في إطار سياسة دوائية واضحة المعالم تراعي كشرط أساسي التوازنات الاقتصادية لكل الشركاء من أجل ضمان الجودة التي تخدم أولا وأخيرا صحة المواطن، فوجتنا وبكل استغراب ودهشة وضدا على كل الأعراف الديمقراطية ومضمون الدستور بخطوة أحادية الجانب من طرف الوزارة الوصية لذر الرماد في العيون وتطبيق أجندته سياسية مكتوفة بتوافق مع بعض المصنعين في صفقة مجهلة المعالم والثمن وبفاتورة يؤدي ثمنها الصيادلة أي الحلقة الأضعف في المعادلة المتعلقة بالسياسة الدوائية.

في ظل هذه الوضعية اللامقبولة وغير العادلة، نندد بهذا الإقصاء الممنهج للمهنيين الذي لا يخدم المصلحة العامة ولا تسهيل الوصول للدواء من طرف المواطن، ونطالب بالإلغاء الفوري لهذا القرار الملغوم والجلوس إلى مائدة الحوار في جو من المسؤولية والترust.

**Pharmacies.ma**

ولتنوير الرأي العام الوطني بصفة عامة، وكل صيادلة المغرب بصفة خاصة فهذا القرار اتُخذ في سرية تامة قبل انعقاد أول اجتماع للجنة الاستشارية للدواء يوم 23 يوليوز 2012 التي أحدها ويدبر أشغالها السيد وزير الصحة.

وعليه قرر جميع ممثلي الهيئات المهنية الانسحاب من اللجنة المذكورة.

كما نعبر نحن كمهنيين عن توحدنا في خطاب موحد متوجه يخدم مهنة الصيدلة ونحتفظ بحقنا في الالتجاء إلى جميع أشكال النضال لضمان حقوقنا كل مما من موقعه ومسؤوليته.

المجلس الوطني لهيئة الصيادلة

نائب الرئيس

د/ شريف لمراتي